النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر: المزايا والمآخذ من وجهة نظر العاملين والعملاء – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التقليدية بولاية وهران

Islamic windows in traditional banks in Algeria: advantages and drawbacks from employees and customers' points of view -a field study of a sample of traditional banks in Oran city

د. بن لحسن الهواري [1]

[1] جامعة وهران –2– محمد بن أحمد –وهران (الجزائر)، benlahcene2001@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/01/25 **تاريخ القبول:** 2023/03/30 **تاريخ النشر:** 2023/03/31

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية تقييم تجربة حديثة في النظام المصرفي الجزائري، وهي تجربة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، اعترافا بجدوى المالية الإسلامية وتماشيا لرغبة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري في إيجاد بديل شرعي للصيرفة التقليدية، حيث حاولت الورقة تحديد كل من مزايا ومآخذ هذه التجربة من وجهة نظر العاملين والعملاء، وذلك باتباع منهج وصفي وتحليلي بالاعتماد على دراسة ميدانية على عينة من البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية على مستوى ولاية وهران، وذلك من خلال استبيانين تم اعدادهما لهذا الغرض، وقد خلصت الدراسة الى أنه رغم استحسان تجربة فتح نوافذ مالية إسلامية في البنوك التقليدية وتسجيل اقبال معتبر على المنتجات المالية الإسلامية، الا أنه تم تسجيل العديد من المآخذ على رأسها مآخذ قانونية تتمثل في غياب منظومة تشريعية وقانونية تتوافق مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية، ومآخذ شرعية تتعلق بالالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، ومآخذ بشرية تتعلق بتكوين العاملين والموظفين، إضافة الى مآخذ أخرى تتعلق بالبيئة الاقتصادية الكلية المحيطة بهذه الشبابيك.

كلمات مفتاحية: الشبابيك الإسلامية، البنوك التقليدية، الصيرفة الإسلامية، بنوك إسلامية، مزايا ومآخذ النوافذ الاسلامية

تصنيفات JEL : G21,O16

Abstract:

This paper deals with the evaluation of the experience of opening Islamic windows in traditional banks, recently conducted in the Algerian banking system. This experience comes up as a recognition of the feasibility of Islamic finance and goes along with the desire of large segments of Algerian society to find a legitimate alternative to traditional banking. The research tried to identify the benefits and drawbacks of this experience from both the employees and customers' opinions by following a descriptive and analytical approach based on a field study on a sample of traditional banks that opened Islamic windows in Oran city. Through two questionnaires prepared for this purpose, the study concluded that despite the desirability of this experience; and which has been marked by a significant demand for Islamic financial products, many drawbacks were recorded. On top of these disadvantages were legal drawbacks represented in the absence of a legislative and legal system that are compatible with the specificities of Islamic banking. Other disadvantges were legitimacy's drawbacks related to compliance with the controls of Islamic law, and human intakes related to the education or traning of employees, in addition to other intakes related to the macroeconomic environment surrounding these windows.

Keywords: Islamic windows, traditional banks, Islamic banking, Islamic banks, benefits and drawbacks of Islamic windows

JEL Classification Codes: G21, O16

المؤلف المرسل: بن لحسن الهواري ، **الإيميل:** benlahcene2001@yahoo.fr

المقدمة:

استطاعت البنوك الإسلامية ان تجد لها مكانة ومنزلة في النظام المصرفي العالمي القائم على الربا أخذا وعطاء، وخاصة عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أين أفلست العديد من البنوك التقليدية التي ذاع صيتها في عالم النقد والمال، في الوقت الذي برزت فيه البنوك الإسلامية كنموذج لافت للانتباه جراء قدرتها على مواجهة الأزمات والصمود أمامها باعتراف القائمين على شؤون المال والنقد في معقل الرأسمالية، وهكذا تعززت قناعة رجال المال والأعمال والمنظرين باختلاف مشاربهم وايديولوجياتهم بموضوعية وجدوى تبني الممارسات المالية الإسلامية، وذلك عن طريق التحول الى المالية الإسلامية اما جزئيا من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، أو كليا بخلق مؤسسات مالية إسلامية تتوافق في ممارساتها مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

الجزائر كغيرها من الدول لا يمكنها أن تبقى جامدة إزاء هذه التغيرات المالية العالمية، فقد أولت اهتماما واضحا وبينا بالمالية الإسلامية من خلال شروع البنوك التقليدية في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق فتح شبابيك ونوافذ إسلامية استجابة للمطالب المجتمعية ومسايرة لما ينبغي أن يكون رغم تأخرها في هذا المسعى.

ان هذه الورقة البحثية ستحاول تقييم تجربة تحول البنوك التقليدية الى تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية طبقا للنظام 20-02، محاولة تحديد المآخذ والمزايا لهذه التجربة الفتية في الاقتصاد الجزائري في ظل سيطرة الصيرفة التقليدية على القطاع النقدي والمالي في الجزائر.

مما سبق ذكره فان هذا المقال سيحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي مزايا ومآخذ تبني الخدمات المالية الإسلامية من قبل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل، قمنا بطرح عدة تساؤلات فرعية تكمن فيما يلي ذكره وسرده:

1. ما هي دوافع ومتطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وما هي حجج مؤيديها ومعارضيها وضوابط تأسيسها؟
2. ما هي مزايا تجربة فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر (من خلال الدراسة الميدانية على بعض البنوك التقليدية في ولاية وهران)؟
3. ما هي مآخذ تجربة فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر (من خلال الدراسة الميدانية على بعض البنوك التقليدية في ولاية وهران)؟

بغية الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة، ارتأت هذه الورقة ان تنطلق من الفرضيات التالية:

1. إن انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر مشروع يحمل في ثناياه العديد من المزايا، أهمها أنها آلية حققت تلبية لرغبات فئات وشرائح من المجتمع تمتنع عن التعامل مع الربا طاعة لله ولرسوله، كما أنها آلية تدريجية نحو صيرفة إسلامية شاملة.
2. إن انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الإسلامية في الجزائر لها ما لها من الإيجابيات، الا أن عليها عدة مآخذ، على غرار الإطار القانوني المتعلق بعلاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية، وعدم تكوين العمال للتعامل الاحترافي مع أنشطة

الصيرفة الإسلامية، ضف الى اقتصار هذه البنوك على أنشطة مالية إسلامية دون غيرها، كما أن هناك تخوف من أن تكون هذه النوافذ الإسلامية مانعا لتأسيس فروع مستقلة وبنوكا متخصصة بأكملها في الصيرفة الإسلامية.

وتكمن أهمية هذه الورقة في كونها تسلط الضوء بشيء من التفصيل والاثراء لموضوع غاية في الأهمية ويكتسي عناية خاصة من قبل المختصين في الاقتصاد الإسلامي والفاعلين في الشأن التنموي، بحكم أن الصيرفة الإسلامية يعول عليها في عملية الإصلاح بشتى أبعاده النقدية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الخلقية، بل أضحت أحد المحاور الاصلاحية الكبرى التي تبنتها الحكومة الجزائرية في القطاع النقدي والمالي لما توفره من حلول ينتظر منها امتصاص الكتلة النقدية المعتبرة المتسربة خارج الدائرة البنكية والتي تشكل إعاقة وحاجز أمام نجاح كل محاولة اصلاح، وهو أمر يوفر لا محالة مصادر تمويلية لا يستهان بها يمكن تسخيرها لخدمة الاقتصاد الجزائري، كما أن هذه الورقة ستسمح بتحديد مزايا هذه التجربة التي تستحق الدعم والتطوير، والمآخذ التي تتطلب الاستدراك والتصحيح حتى تصل الصيرفة الإسلامية في الجزائر الى المبتغى المنشود، باعتبار هذه الصيرفة الإسلامية منتج رباني لا شك أنه يحمل في ثناياه الخير الكثير لمن يتبناه ويلتزم بضوابطه نية وقولا وعملا.

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة ومناقشة مختلف الفرضيات التي تم طرحها أعلاه، ستكون هذه الورقة مرتكزة على ثلاثة محاور متسلسلة بشكل يخدم الهدف العلمي للدراسة وييسر الأفكار ويسهل الاستيعاب للقارئ الباحث، ابتداء سيكون المحور الأول مسحا نظريا ووصفيا لماهية ودوافع ومتطلبات انشاء وفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مع توضيح حجج مؤيديها ومعارضيها مع التطرق الى ضوابط التأسيس، ليتم التطرق في المحور الثاني للدراسة الى عرض تجربة الجزائر في انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالتطرق الى الاطار القانوني مع سرد مزايا ومآخذ هذه التجربة ، ليتم تخصيص المحور الثالث دراسة ميدانية على عينة من البنوك التقليدية في الجزائر التي تبنت النوافذ الاسلامية على مستوى ولاية وهران باستقراء وجهة نظر العاملين والعملاء حول هذه التجربة من أجل تشخيص موضوعي وتقييم شامل لطرفي العمليات المالية الاسلامية.

اعتمدت هذه الورقة على المنهج الاستنباطي بوسيلتيه الوصفية فيما يتعلق بأدبيات الدراسة والتحليلية عن طريق الاعتماد على أداة الاستبيان لاستقصاء وجهة نظر العاملين في الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية ووجهة نظر العملاء من أجل تقييم تجربة البنوك التقليدية في انشائها وفتحها للنوافذ الإسلامية.

من بين الدراسات السابقة التي نراها مهمة في هذا الموضوع، نذكر منها ما يلي :

- دراسة (مصطفى إبراهيم، 2006) الموسومة ب "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–"، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي حيث احتوت هذه الدراسة على كل أشكال التحول من البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية سواء بشكل جزئي على شكل فروع أو شكل كلي، بمقاربة اقتصادية وفقهية، وقد خلص الباحث الى العديد من النتائج ، على رأسها أن التوجه نحو الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية أمر مجدي خاصة في غياب أو قلة البنوك الإسلامية.
- دراسة (دحاك ،2022) الموسومة ب: "إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية "وهي دراسة هدفت الى التعرف على وضعية نوافذ الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية التابعة للمصارف الربوية وأسباب نشأتها وطبيعة عملها في إطار أحكام النظام 02-20، كما يهدف الى بيان موقف المهتمين بشؤون

الاقتصاد الاسلامي من النوافذ الاسلامية وحكم التعامل معها. وخلص البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: أن أحكام النظام 02-20 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية غير كاملة وغير كافية من منظور الاقتصاد الإسلامي، وأن الخلط بين التمويل الإسلامي والتقليدي في مؤسسة واحدة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالمنتجات الإسلامية بسبب تبعية" شبابيك الصيرفة الإسلامية" للبنك التقليدي.

- دراسة (روان،2021) الموسومة ب:"الفروع والنوافذ الإسلامية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، أين تطرق المؤلف ابتداء الى الفرق بين الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية، ليقوم بمسح حول الآراء الفقهية بخصوص التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية، ليعرج الى التطرق الى أهم التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري BNA في تبنيه للصيرفة الإسلامية، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث هي حداثة تجربة النوافذ الإسلامية في المجتمع الجزائري ما أثر سلبا على ثقة المجتمع في المنتجات التي تقدمها هذه النوافذ، إضافة الى عدم ملاءة النظام المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية مع الصيرفة الإسلامية، زيادة على بطئ الإجراءات في هذه النوافذ مع ضعف وتدني خدمة العملاء.
- دراسة(طهراوي،2022) ، الموسومة ب: تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية :واقع وتحديات، حيث حاولت الدراسة تشخيص واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر في ظل النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441الموافق ل 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك، وثمنت الدراسة تجربة فتح النوافذ الإسلامية معتبرة إياها خطوة نحو إرساء وتوسيع رقعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الا أن نجاح هذه التجربة مرهون بالموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع نشاطات الصيرفة الإسلامية، والالتزام بالضوابط الشرعية، وكذا توفير الاطار القانوني المناسب للصيرفة الإسلامية خاصة بما يتعلق بالعلاقة مع البنك المركزي.
- دراسة (ختروسي، 2022) الموسومة ب: "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، حيث تطرقت الدراسة الى تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل القانون 20-02، معتبرة هذا النظام بأنه خطوة جيدة، ولكن غير كاف لتنظيم جميع منتجات النوافذ الإسلامية، لتخلص الى أن نجاح هذه النوافذ مرهون باستقلالية أموالها عن أموال البنك التقليدي الأم وهو ما اعتبرته في حد ذاته تحديا كبيرا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستحاول حصر المزايا وتحديد المآخذ لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر من خلال وجهة نظر العملاء والعاملين وهو ما يسمح بتقييم دقيق للتجربة من شأنه أن يساهم في تدعيم ما يجب تدعيمه وتصحيح ما يجب تصحيحه.

1- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الماهية والدوافع، المتطلبات، بين مؤيد ومعارض وضوابط التأسيس

يعد انشاء الشبابيك الإسلامية تحولا جزئيا للبنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية، وظاهرة التحول الجزئي (من خلال الفروع أو الشبابيك*) أصبحت علامة بارزة للنظام المصرفي في جميع الدول وليس فقط الدول العربية أو الإسلامية، فحتى الدول الغربية

*نشير الى الفرق الموجود بين الفرع الإسلامي والنافذة الإسلامية، حيث يعد الفرع أكبر حجما من النافذة فيما يتعلق بالهيكلية الإدارية وكذا حجم الإطارات المسيرة، وأكثر استقلالية من النافذة فالفرع له تبعية غير مباشرة للبنك الربوي وعادة ما يكون هيكله خارج البنك، أما النافذة فلها تبعية مباشرة للبنك، وقد اعتبر خبراء الاقتصاد الإسلامي بأن الفرع أكثر شرعية مقارنة مع النافذة.

عرفت نموا بارزا لهذه الظاهرة خاصة بعد أزمة الرهن العقاري 2008 بعد تألق وتميز الصناعة المصرفية الإسلامية في تجنبها للآثار السلبية للأزمة، وكذلك من جهة أخرى لاستقطاب مدخرات الجالية المسلمة المعتبرة التي تتحاشى التعامل مع المصارف الربوية. في هذا العنصر من هذه الورقة سنحاول الإحاطة بمفهوم الشبابيك أو النوافذ الإسلامية بشيء من التفصيل والايضاح.

1-1- ماهية ودوافع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

لقد تعددت تعاريف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، فقد عرفها البعض بأنها ظاهرة تعبر عن النظام المزدوج للخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي بشقيها الربوية والإسلامية(خريس، 2014، ص148) ، حيث يقوم المصرف التقليدي بتخصيص حيز أو جزء لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية الى جانب الخدمات التقليدية وذلك تلبية لرغبات واحتياجات بعض العملاء الذين يبحثون أن تكون معاملاتهم المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية(نزال، 2010، ص23) فالنوافذ الإسلامية تتميز بعدة خصائص تميزها عن البنوك التقليدية، على رأس هذه الخصائص أن جميع أنشطتها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأن تكون خاضعة لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، لها عدة صيغ استثمار كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار، علاقتها مع المستثمر غير قائمة على مدين ودائن بل قائمة على أساس المضاربة الشرعية، وتكون مستقلة ماليا ومحاسبيا عن باقي الأنشطة البنكية التقليدية الأخرى(الشريف، 2003، ص06) ، ولقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "جزء من مؤسسة مالية تقليدية-قد تكون فرعا أو وحدة متخصصة في هذه المؤسسة- تقدم خدمات إدارة المال(حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع الالتزام بفصل الأموال، أو تقدم خدمات التأمين التكافلي أو إعادة التكافل(أوراغ، الفلوسي، 2020، ص143).

وعليه فان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية عبارة عن شبابيك خاصة تقدم خدمات مالية إسلامية وكأنها مصرف إسلامي مستقل، بحيث يكون لها عملاء خاصين، ونشير الى أن النظام 20-02 الساري المفعول (الذي ألغى النظام 18-02 المتلعق بالصيرفة التشاركية) المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية(الجريدة الرسمية، 2020، ص 34) عرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه "يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"

تختلف دوافع انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين دوافع عقائدية، اقتصادية، ربحية ومجتمعية، الا أنه يمكن حصر هذه الدوافع في العناصر التالية سردها وذكرها:

- سد وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية بحكم أن شريحة واسعة من المجتمعات العربية والإسلامية ترفض التعامل مع المنتجات المالية التقليدية نتيجة لشدة حرمة التعامل مع الربا أخذا وعطاء.
- رغبة البنوك التقليدية في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية العازفة عن الدخول والتوظيف في البنوك الربوية، وذلك بحثا عن رفع أرباحها بزيادة حصتها في السوق
- التصدي لظاهرة تحول بعض العملاء ذوي الحسابات الكبيرة وانتقالهم من البنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية، وهذا ما يعد نزيفا ضارا بالبنوك التقليدية التي تفطنت لهذه الظاهرة فراحت تفتح شبابيك أو فروع إسلامية حفاظا على عملائها.
- تشجيع الاستثمار وتجسيد العديد من الأفكار التي انصرف عنها أصحابها لعد وجود تمويل إسلامي لها.

- النوافذ الإسلامية تساهم في تنمية الجانب الخيري والأخلاقي باعتبارها قائمة على فلسفة أخلاقية تجمع بين الربح والأخلاق الفاضلة.
- الاستفادة من أموال الجاليات المسلمة، وهنا قد تصبح هذه النوافذ عامل جذب للعملات الأجنبية المتدفقة من تحويلات الجالية الموجودة بالخارج.
- الدافع العقائدي للعديد من الأفراد ورجال الأعمال، وهو السبب الرئيس للتحول الى الصيرفة الإسلامية باعتبارها منتجا ربانيا يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان في ظل قاعدة إنتاجية وليست اقراضية، وهنا نشير الى تنامي الوعي الإسلامي خصوصا عقب الأزمة المالية سنة 2008 التي اعتبرها البعض بأنها نصر من الله للمالية الإسلامية التي اعترف بها البعيد ناهيك عن القريب، وغير المسلم ناهيك عن المسلم.
- سهولة سيطرة البنك التقليدي على النافذة الإسلامية مقارنة بالسيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بتأسيس بنك جديد.
- اعتبارها سبيلا الى الصيرفة الإسلامية الشاملة والكلية، خاصة بعد نجاح هذه النوافذ وتسجيلها للعديد من النتائج الإيجابية والمحفزة.

1-2- متطلبات انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق العديد من المتطلبات، إلا أننا نقتصر على أهمها :

1-2-1المتطلبات القانونية: وتتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

– صدور قرار الترخيص من الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية تتعامل بمنتجات مصرفية إسلامية تبتعد عن أخذ الربا أخذا وعطاء، وأن يكون موضوعها حلالا غير محرم كتجارة التبغ والخمور، وعلى أساس ذلك يتم أخذ التعديلات التي قد تمس عقد التأسيس من قبل مجلس الإدارة؛

– الحصول على موافقة البنك المركزي بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة سارية المفعول؛ باعتبار أن البنك المركزي هو السلطة النقدية للدولة التي من صلاحياتها الترخيص لكل الأنشطة المصرفية.

–تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول الجزئي، والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة (مفتاح، معارافي، 2014، ص143).

1-2-2 المتطلبات الشرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

–تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية، وتتألف هذه الهيئة من مختصين في مجال فقه المعاملات المالية، وتوكل اليها مهمة الحرص على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطة النافذة الإسلامية وعدم ارتكاب أي محظور من شأنه أن يحول دون شرعية وحلية هذه الأنشطة.

–تعيين مدققين شرعيين داخليين للتدقيق في كل معاملات النافذة الإسلامية منذ انطلاقها وبعد انطلاقها.

–إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها، وهو أمر في غاية الأهمية.

–الفصل بين الموارد المالية المشروعة للنافذة الإسلامية وغير المشروعة للبنك التقليدي.

1-2-3 المتطلبات الإدارية: وهي مرحلة جوهرية وأساسية لها علاقة مباشرة بفاعلية وفعالية النافذة الإسلامية، حيث يشرع في اتخاذ الإجراءات الإدارية لفتح النافذة بعد تحقيق المتطلبات القانونية والشرعية ويتم:

-تعديل عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي وهيكله التنظيمي وذلك تبعا لإدراج معاملات جديدة وأنشطة تتعلق بالصيرفة الإسلامية التي تختلف شكلا وجوهرا عن الأنشطة التقليدية، وهذا ما سيمس القيادة الإدارية والإشرافية على النافذة الاسلامية

-تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول .

-التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بحكم أن البنك التقليدي سيقبل على عملية تحول- وان كانت جزئية-وهذا ما يستدعي تحسيس كل العاملين في البنك من أجل الانخراط في الفلسفة الجديدة للمالية المزدوجة، وهو أمر وعامل يساعد على نجاح التحول، وهنا سيكون البنك أمام تخطيط برامج تدريبية عامة ومتخصصة، العامة تكون لكل العاملين في البنك التقليدي حول الصيرفة الإسلامية، والمتخصصة تكون للعاملين والموظفين في النافذة الإسلامية، ويجب أن تكون هذه البرامج التدريبية تعتمد على الوعي الشرعي والفقه المالي من جهة وعلى الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى من أجل تكوين طاقم كفئ قادر على تسيير النافذة الإسلامية بكفاءة وفعالية(سالم العطيات، 2007،ص90-91)

1-3- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين مؤيد ومعارض من وجهة نظر فقهية

هناك تباين في الآراء الفقهية حول جواز وشرعية النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، بين مؤيد لها ومعارض لها، ولكل حججه ومبرراته.

1-3-1 وجهة نظر من يؤيد النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية

هناك من يؤيد وجود نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية مقدما الحجج التالية:

- تمثل النوافذ الإسلامية خطوة إيجابية في مسار التحول الى البنوك الإسلامية ومنعها سيؤدي الى حرمان المجتمع من هذه الفرصة، خاصة إذا كانت الساحة خالية من ممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- البنوك المركزية في العديد من الدول مترددة بإصدار إطار تشريعي يسمح بإنشاء بنوك إسلامية بالكامل، ففي هذه الحالة تصبح انشاء النوافذ الإسلامية السبيل الوحيد لخلق البديل الشرعي في مجال التعاملات المالية.
- ان نجاح هذه النوافذ سيدفع البنوك التقليدية الى خلق فروع مستقلة للصيرفة الإسلامية ومن تم الى خلق بنوك مستقلة بالكامل ومختصة في الصيرفة الإسلامية، أو بمعنى آخر النوافذ الإسلامية تساعد على تحقيق مبدأ التدرج نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة.
- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية سيكسبها نوع من الخبرة والكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي.
- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية هو في حد ذاته اعتراف من ممارسي الربا بجدوى العمل المصرفي الإسلامي
- ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه تعامل مع اليهودي بالرغم من أنه مرابي ويتعامل بالربا، ومن باب أولى جواز التعامل مع المرابي المسلم.

1-3-2 وجهة نظر من يعارض وجود النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية

هناك في المقابل العديد من الفقهاء عارضوا بشدة فكرة انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، وكانت حججهم كالتالي:

- مفسدة الربا لا تدفع الا بالترك والتوبة، وأما النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية فهي حيلة من حيل استحلال الربا(الحصين،2014،ص354-355)
- قد تؤدي النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الى العزوف عن التحول الكلي الى الصيرفة الإسلامية الشاملة والاقتناع بوجود الماليتين معا مع طغيان المالية التقليدية على حساب المالية الإسلامية، وعدم وجود النوافذ المالية الإسلامية قد يسرع فتح بنوك إسلامية بالكامل(مشعل ، 2015، ص 02).
- النوافذ المالية الإسلامية ستدعم البنوك الربوية التي تنتمي اليها، بجذب عملاء جدد وازدياد الحصة السوقية لها.
- النوافذ الإسلامية ستحافظ على العملاء الذين كانوا يسعون للتحول الى المالية الإسلامية
- النوافذ المالية الإسلامية تابعة للبنك الربوي، وبناء على القاعدة الفقهية التي تنص على أن "التابع تابع" فان حكم التعامل مع النوافذ المالية الإسلامية هو تابع لحكم التعامل مع البنوك الربوية.(الزرقا، 1988،ص253)
- صعوبة الفصل بين المال الحلال للنوافذ الإسلامية والمال الحرام للبنك التقليدي
- البنوك الربوبة تنظر الى النوافذ المالية الإسلامية نظرة ربحية محضة لرفع الحصة السوقية لها، وهذا ما يتنافى مع رؤية الشرع المؤسسة على رؤية شرعية.
- النظام المزدوج للمالية سيغرس في الأذهان ضبابية موقف الشرع من البنك الربوي الذي يأخذ مصداقيته من تواجد الشبابيك الإسلامية

وهناك فريق ثالث يرى بجواز التعامل مع النوافذ الإسلامية في حالة عدم وجود مصارف إسلامية بحيث يفضل هذا الفريق أن يتم التعامل مع النوافذ أفضل بكثير من التعامل البنوك الربوبة.

1-3-3 التفصيل في حكم التعامل مع النوافذ المالية الاسلامية

لعل حكم التعامل مع النوافذ المالية الإسلامية انما يرتبط بالظروف التي تتواجد فيها هذه النوافذ، فاذا كانت هذه البنوك التقليدية تنشط في اقتصاد وضعي خال من المصارف الإسلامية، فان التعامل مع النوافذ الإسلامية يكون أفضل من التعامل مع المؤسسات المالية الربوية ويكون الحكم هنا شبيها بحكم المضطر الذي لا حيلة له، أما في حالة تواجد بنوك إسلامية بالكامل فالأفضل والأحوط هو عدم التعامل النوافذ المالية الإسلامية.

عموما تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية عدة تحفظات من الناحية الشرعية، والتي جعلتها محلا للخلاف بين مجيز بشروط وقيود وغير مجيز سدا للذريعة ورفعا للتلبيس على عامة المسلمين، وأول هذه التحفظات تلك التي تخص طريقة تمويل النوافذ الإسلامية، حيث تتعدد طرق تمويلها وأشهرها التمويل عن طريق القرض الحسن من قبل البنك الأم، أو عن طريق وديعة استثمارية، أو عن طريق تخصيص جزأ من رأس مال البنك الربوي، فأما الطريقة الأولى فتم التحفظ عليها حينما تحقق النافذة الإسلامية أرباحا تعود جزءا منها الى البنك الربوي الأم وهذا ما سيعزز أداء البنك الربوي، وكذلك الحال حينما يتم تمويل النافذة الإسلامية عن طريق وديعة من البنك الربوي، ما يوجب حصول البنك على نصيب من العائد بحكم أنه شريك للنافذة الإسلامية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للطريقة الثالثة أين يخصص البنك جزء من رأسماله لتمويل النافذة الإسلامية المفتوحة لديه، إضافة الى وجود تحفظات تتعلق وتخص أموال البنوك التقليدية الربوية بأموال النوافذ الإسلامية المفتوحة لديها، وهنا يتشابه الأمر الى حد بعيد

بمسألة اختلاط المباح بالمحظور وللعلماء في هذه القضية عدة أقوال بين تحريم التصرف استدلالا بالحديث " لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به بأس"(ابن قاسم،2003، ص121) ، وبين مجيز للتصرف في المال الذي اختلط به الحرام بشرط اخراج مقدار الحرام، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمة حيث قال "من اختلط بماله الحلال والحرام، أخرج قدر الحرام والباقي حلال عليه"(ابن تيمية، 1987،ص321) ،وهناك قول ثالث ينص على اجتناب المال اذا كان المال الحرام قليل، وإخراج قدر الحرام اذا كان المال كثيرا.

وعليه فان هناك آراء فقهية مجيزة وآراء مضادة في مسألة النوافذ المالية الإسلامية وعلى القائمين على الصيرفة الإسلامية توضيح ذلك حتى نتجنب الفتوى من غير أهلها تفاديا لتشدد المتشددين وافراط المبيحين.

1-4- ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

هناك العديد من الضوابط التي يجب التحلي والالتزام بها عند تأسيس وأثناء نشاط النوافذ الإسلامية، والتي تعتبر مبادئ أساسية لا يصلح التخلي عنها وهي جوهر الفيصل ولب الفرق بين النشاط المصرفي الربوي والنشاط المصرفي الشرعي، وهي الحد الفاصل بين المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة وبين المعاملات المالية المشدد في تحريمها، وعدم التقيد ببعض أو بكل هذه الضوابط سيجعل ممارسات المالية الإسلامية درب من دروب التحايل وسبيل من سبل ابليس في استحلال ما حرم الله، ونستطيع تفصيل المقال في هذا المقام الى ما يلي سرده :

1-4-1الضوابط الشرعية

- صدق النية والعزيمة والإخلاص للقائمين على هذه النوافذ في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، اذ أن التوجه نحو الصيرفة الإسلامية والتخلي عن الربا انما هو ابتداء قربة الى الباري، والقربات يشترط فيها الإخلاص والصدق، وهذا الصدق قد يستوجب بعضا من التضحيات والتكاليف التي يجب تحملها ابتغاء مرضاة الله وتحريا عن الحلال، ومثال ذلك تجنب الأرباح الناتجة عن بعض العمليات الاستثمارية التي خالطتها بعض المخالفات الشرعية (مفتاح، معارافي، 2014، ص154).
- يجب تعيين رقابة شرعية ودائمة من العلماء العاملين الموثوق في علمهم وصدقهم وخبرتهم في المعاملات المالية، إضافة الى وجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط النافذة، وهنا لا بد من الإشارة الى أن فتاوى لجنة الرقابة الشرعية انما هي فتاوى ملزمة للبنك وليست اختيارية او استشارية، ذلك أن الأمر يتعلق بشرعية المعاملة من عدمها.
- ضرورة الفصل التام بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنك التقليدي، وإذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام خبيث يجب تجنيبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين.
- اجتناب المحرمات وكل العقود الباطلة سواء في جانب المعاملات أو في جانب الودائع واستثمارها، كالغرر والجهالة في العقود، وبيع ما لا يملك أو توظيف الأموال في المحرمات والخبائث، وغيرها من المخالفات الشرعية المعروفة في هذا الجانب، كما لا يجوز خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنها من المعاملات المحرمة شرعاً، كما يتعين القائمين على النافذة الإسلامية تجنب التعامل مع رجال الأعمال المعروفون بممارستهم للأنشطة غير الجائزة شرعا، فان الله طيب لا يقبل الا طيبا، ولا بارك الله في كسب حرام(الرافاعي، 2004، ص 72-73).

1-4-2 ضوابط مالية، محاسبية وإدارية

- استقلالية النافذة الإسلامية عن البنك التقليدي الأم فيما يخص الجانب المحاسبي وفي مصادر الأموال، وبذلك تكون للنافذة الإسلامية ميزانية مستقلة وقوائم مالية خاصة بها.
- بالرغم من أن النافذة الإسلامية لا تمتلك شخصية قانونية مستقلة بحكم تبيعتها للبنك التقليدي وعدم امتلاكها لرأس مال مستقل، الا أنها يجب أن تتمتع باستقلالية إدارية بحيث يكون لها هيكل تنظيمي جزئي مستقل بنمط اداري يتلاءم مع ضوابط الصيرفة الإسلامية (الثمري، 2014، ص442)
- تخصيص رأسمال للنوافذ الإسلامية حتى يكون هناك انفصال واضح بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي.
- اعداد وتكوين وتدريب موارد بشرية حول الصيرفة الإسلامية وضوابطها الشرعية، اذ أن حسن أداء النوافذ الإسلامية مرهون بمدى كفاءة القائمين عليها.
- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال وبين النافذة الإسلامية مبدأ :الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان، وفي ظل هذا المبدأ تنشأ علاقة شراكة بين النافذة الإسلامية التي تمثل "رب العمل" وبين أصحاب الحسابات الذين يمثلون "رب المال"، حيث لا تضمن النافذة الإسلامية لا المال ولا الربح (شحاتة، 2001، ص8)

2- واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

عرفت الجزائر ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنكي البركة والسلام بالإضافة الى النوافذ والشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية. حيث يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر تابع لمجموعة البركة المصرفية بالبحرين، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 بعد صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 هـ الموافق ل 14 أبريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص الأجنبي بإنشاء بنوك في الجزائر، وهو عبارة عن بنك مشترك بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44% ومجموعة البركة المصرفية بنسبة 56%، أما مصرف السلام فتأسس نتيجة التعاون الجزائري الخليجي بتاريخ 08 جوان 2006 وفقا للأمر 03-11 الصادر في 25 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في تاريخ 10 سبتمبر 2008، متخصصا في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تحت لواء الشريعة الإسلامية بموافقة الهيئة الشرعية للمصرف (خطوي، بن موسى، 2021، ص88-89) ، وقد اكتسب بنك السلام سمعة طيبة في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ، وهو ثاني بنك إسلامي يقتحم المجال المصرفي الجزائري برأس مال يقدرب 7.2 مليار دج.

إضافة الى هذين المصرفين الإسلاميين، تجلت ممارسة العمل المصرفي على شكل شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية على غرار الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك الخليج الجزائر AGB بصيغة المرابحة، السلم والاجارة ابتداء من سنة 2009(قندوز، قعلول، 2020، ص 35) ، وكذلك بنك ترست الجزائر TRUST BANK الذي تأسس في أفريل 2003، يرأسمال قدره 750 مليون دج، حيث أطلق هذا البنك شباكا ونافذة إسلامية بصيغة المرابحة، إضافة الى حساب التوفير التشاركي، وقام بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK -الذي تأسس في أكتوبر 2003 عن طريق مساهمة بين بنك الإسكان الأردني بنسبة 85% وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر 15% -بإنشاء شباك مالي إسلامي في مارس 2015بصيغ المرابحة وبيع السلم والاستصناع (خطوي، لسلوس، 2020،ص 929)

2-1 الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية

مما يجدر الإشارة اليه في هذا المقام، أن الجزائر شهدت تأخرا فادحا في اصدار القوانين المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي مقارنة بالعديد من الدول العربية والإسلامية، حتى ان المصرفين الإسلاميين البركة والسلام بالإضافة الى الشبابيك الإسلامية في البنوك الأجنبية الخاصة المذكورة آنفا ظلت لفترة طويلة تعمل تحت مظلة نفس القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي التقليدي الذي يتنافى جملة وتفصيلا مع العمل المصرفي الإسلامي، فقانون النقد والقرض لسنة 1990 ، بعد ذلك الامر رقم 03-11 لسنة 2003 لم يقدم شيئا الى النشاط المصرفي الإسلامي بالرغم من أنه فتح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي (ناصر،بوشرمة، 2010، ص 310).

2-1-1 النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية كأول تقنين للصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعتبر النظام 18-02 الصادر في 04 نوفمبر 2018 (الجريدة الرسمية، 2018، ص20-22) الذي عرف العمليات المالية التشاركية بأنها تلك العمليات المؤسسة على تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، والاجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وحسب العديد من الخبراء في المالية الإسلامية فان هذا التعريف ناقص لأن هناك العديد من المنتجات البنكية لا يتم التعامل فيها بالفوائد الا أنها لا تعد تشاركية أو إسلامية، كما أن هذا النظام نص عل 07 صيغ إسلامية فقط مما يعني أن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لا يسعها تقديم منتجات بنكية بصيغ إسلامية أخرى، وهو ما يعد تضييقا لأمر وسعته الشريعة الإسلامية السمحاء في مجال المعاملات المالية المشروعة.

نص النظام 18-02 على عدة شروط يجب توفرها لإطلاق منتجات مالية تشاركية:

1. طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر مدعما ببطاقة وصفية للمنتج، مع رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك، وكذا الاجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية، دون التركيز على ضرورة توفر الإطار البشري المؤهل الواجب توفره ضمن متطلبات الترخيص للمنتجات التشاركية.
2. مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية حسب ما نصت عليه المادة 04، دون ذكر وتحديد الجهة المكلفة بإنشاء الهيئة الشرعية المانحة لشهادة المطابقة، كما لم يوجب وجود هيئة رقابة شرعية مهمتها متابعة عمل النوافذ الإسلامية ومدى احترامه لضوابط الشريعة الإسلامية.

يعبر النظام 18-02 خطوة مهمة في تبني المالية التشاركية أو الإسلامية بالرغم من أن هذا النظام استبعد وتفادى استعمال مفهوم المالية الإسلامية مكتفيا بالمالية التشاركية، ولكن في المقابل تميز بشيء من القصور والتسرع حال دون تطبيقه عمليا وكان من المتوقع تعديله أو اتمامه بتعديلات، ولكن كان مصيره الإلغاء بمقتضى النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020.

2-1-2 النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

بتاريخ 15 مارس 2020 صدر النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية، 2020، ص32-35) حيث تم تغيير المصطلح من المالية التشاركية الى المالية الإسلامية حتى يتضح المفهوم وتتوضح الدلالة، وحسب المادة 04 من هذا النظام فانه تم حصر 08 منتجات إسلامية تتمثل في : المرابحة،

المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، بزيادة عملية واحدة مقارنة مع النظام السابق 18-02 والمتمثلة في حسابات الودائع التي هي عبارة عن تلقي الأموال من الجمهور، والجديد في هذا النظام هو إعطاء تعريف لكل منتج على انفراد، حيث خصصت المواد من 05 الى 10 لهذا الغرض التعريفي.

وضع النظام 20-02 ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية اذ يتطلب الأمر ترخيص من بنك الجزائر وذلك بعد تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (تمت المصادقة على انشاء هذه الهيئة من قبل المجلس الإسلامي الأعلى)
- بطاقة وصفية للمنتج
- راي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية
- الاجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لنافذة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك طبقا لأحكام المادتين 17 و18.

لغرض إرساء مبدأ الالتزام بالضوابط الشرعية وعدم الانحراف عنها، جاء النظام 20-02 بضرورة الزام البنوك والمؤسسات المالية بضرورة التقيد بمطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث نصت المادة 14 منه على أنه قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من الهيئة المتخصصة لذلك، وهي وثيقة أساسية وضرورية تحول دون الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر، خلافا لما نص عليه النظام السابق الملغى18-02 الذي جعل الحصول على شهادة المطابقة أمر بعدي أي بعد الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر.

كما نصت المادة 15 من النظام على إلزام البنك أو المؤسسة المالية بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية التي يجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وهو أمر يوافق مخرجات المجمعات الفقهية في هذا الصدد، الا أن النظام لم يشر الى الطبيعة الإلزامية التي يجب أن تكون لهيئة الرقابة الشرعية تماشيا مع مخرجات المجامع الفقهية، وهو فراغ قانوني قد يتم تأويله بأن هيئة الرقابة الشرعية لها دور استشاري لا أكثر.

تكريسا لمبدأ الاستقلالية التي تعد متطلبا مهما من متطلبات فتح الشبابيك الإسلامية، تم التأكيد على ذلك من خلال المادتين 17 و18 من النظام حيث نصتا على أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية بمحاسبة خاصة منفصلة عن المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، مع استقلالية حسابات عملاء شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن في ظل هيكل تنظيمي خاص بها تجسيدا للاستقلالية الإدارية.

كما ألزمت المادة 19 البنوك والمؤسسات المالية الممارسة للصيرفة الإسلامية بتبني مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال الزامها بإعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، واعلام المودعين في حسابات الاستثمار بكل الخصائص التي لها صلة بطبيعة حسابهم.

حتى لا يكون النظام 20-02 مجرد حبر على ورق كما حدث لسلفه النظام 18-02، صدرت تعليمة رقم 2020/03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 (أياما قلائل بعد اصدار النظام 20-02) المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث تضمنت 60 مادة مقسمة الى 08 أجزاء بحيث يتناول كل جزء منتج من المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بالتفصيل والتي حددتها المادة 04 من النظام 20-02، وهو ما اعتبر كبادرة مهمة توحي بجدية توجه السلطات العامة نحو تبني الصيرفة الإسلامية.

وتداركا لغياب وعدم وضوح الجهة المخولة بإنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية جاء القرار رقم 01/20 المؤرخ في 01 أفريل 2020 الذي حدد هذه الجهة المتمثلة في المجلس الإسلامي الأعلى، حيث تتكون هذه الهيئة من 07 أعضاء تحت رئاسة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى إضافة الى 06 أعضاء آخرين يتم اختيارهم بالاعتماد على كفاءتهم وخبرتهم في هذا المجال(Nasri, Ayadi, 2021, p62).

وتتمة لمسار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وقع بنك الجزائر مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية "أيوفيAAOIFI" في 18 جانفي 2022 يهدف تعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، خاصة أن هذه الهيئة متخصصة في اصدار معايير المحاسبة والمراجعة وضوابط الحوكمة والمعايير الشرعية، مع الإشارة الى أن تبني هذا النوع من المعايير سيسهل عمل هيئات الرقابة الشرعية.

وحسب تصريحات وزير المالية في الحكومة الجزائرية فان الوزارة تعتزم وضع الإطار القانوني والتنظيمي الاشرافي لسوق الصكوك الاسلامية في أجل لا يتعدى سنة 2023 وذلك من أجل خلق بيئة مواتية لنمو وتطوير الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر، وأضاف انه فضلا عن إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك تم اصدار المرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي الذي سمح بإنشاء شركتين عموميتين تمارسان "حصريا" عمليات التأمين التكافلي إضافة لفتح خمس شبابيك على مستوى شركات التأمين التقليدية مخصصة لهذا النوع من التأمين، كما بين أن مصالح وزارته بصدد تعديل قانون النقد والقرض من أجل ادراج فصل مخصص للصيرفة الإسلامية بغية تثبيتها وتعزيزها وهو أمر كان ينتظر منذ أمد بعيد بحكم أنه الحلقة المفقودة، والى غاية نهاية شهر أوت 2022 فانه تم إحصاء 294 شباك يقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية على غرار البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي وبنك التنمية المحلية، وكذا 66.217 حساب في حين بلغت قيمة الودائع 49مليار دينار مقابل تمويلات بقيمة 5 مليار دينار لإرساء المالية الإسلامية. (وكالة الأنباء الجزائرية،2022، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19008)

2-2 تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر: ما لها وما عليها؟

نشير الى أن تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر لا زالت في المرحلة الجنينية ولعل تقييمها بشكل نهائي هو استعجال لم يحن وقته بعد، ولكن لا يأس بمتابعة انطلاق هذه التجربة وتقييد ما لها وما عليها بغية تدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف، ذلك أن مشروع المالية الإسلامية مشروع رباني يستوجب من المهتمين بالشأن التنموي الاهتمام والاعتناء به وتنميته محاربة للربا وتجسيدا للحلال.

2-2-1مزايا تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

لا يوجد تجربة ولدت كاملة، الا أننا يمكن تسجيل العديد من المزايا والايجابيات تحسب لصالح تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر فيما يلي:

- إن النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر هي بحد ذاتها مزية كبيرة للاقتصاد الجزائري وهي اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية وإقرار علمي بجدوى المالية الإسلامية، وهذا سيؤدي الى توسع النظام المصرفي الإسلامي على حساب النظام التقليدي الربوي إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الأداء والتسويق والترويج.
- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية هي عناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من اعمار الأرض وانتاج الثروة وتوزيع عوائدها بشكل عادل ومنصف
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية بين المتعاملين في الاقتصاد وفي أوساط المجتمع بأسره.
- إضفاء العديد من المنتجات المالية الإسلامية على الساحة المصرفية الإسلامية مما يوسع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، حيث سجلنا توجه العديد من المصارف التقليدية في الجزائر الى تبني المنتجات المالية الاسلامية، وهذا ما بتنظر منه تعبئة الادخارات وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الجزائري،
  - هذه التجربة ستمهد للتحول التدريجي والشامل نحو الصيرفة الإسلامية
  - النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر ستساهم في رفع وزيادة الموجودات المالية، وهي محفز للبنوك التقليدية على فتح الفروع الإسلامية والتوجه نحو بنوك إسلامية متخصصة.
  - احتواء الكتلة المالية المتواجدة خارج الاقتصاد ومنع تسريها الى الخارج

2-2-2 مآخذ تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

إن المتتبع لتجربة النوافذ المالية الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر سيجده تجربة يحسب عليها العديد من المآخذ باختلاف طبيعتها ونوعها، والتي سنحاول حصرها في النقاط التالية:

- **مآخذ قانونية:** تتمثل في غياب الإطار القانوني المنظم لها، فالنوافذ المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية في الجزائر لا زالت تحتكم الى قانون النقد والقرض المبني على أسس تقليدية ربوية لا تفرق بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في تعاملها ،خاصة في ما يتعلق بتحديد نسبة الاحتياطي الاجباري التي يحددها بنك الجزائر كنسبة مئوية من كل وديعة ، حيث تستفيد البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من الفوائد في حين لا يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية ولا النوافذ المالية الإسلامية أن تأخذ هذه الفوائد باعتبارها ربا، وهذا ما ينجم عنه تعطيل جزءا معتبرا من المال دون الحصول على فوائد وأرباح مما يعيق الأداء الجيد لهذه المؤسسات المالية الإسلامية، وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل الاحتياطي الاجباري في فيفري 2019 الى حدود 12 بالمئة وهو قدر لا يستهان به(العرابي، طروبيا، 2020، ص15). وكذلك في حالة الاحتياج الى السيولة فان النوك التقليدية يمكنها أن تقترض من بنك الجزائر باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير مقابل معدل إعادة خصم محدد مسبقا على ضوء متطلبات السياسة النقدية، الا أن النوافذ المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية لن يتأتى لها ذلك بحكم امتناعها عن التعامل بالربا أخذا وعطاء، وهذا ما جعل الخبراء يصنفون هذه المآخذ

كأهم معيق لتطور الصيرفة الإسلامية، ويأمل العديد من المهتمين بشؤون الصيرفة الإسلامية أن تؤخذ هذه المآخذ بعين الاعتبار في التعديل الذي سيطرح على قانون النقد والقرض المقبل المشار اليه آنفا. ومن بين المآخذ القانونية كذلك القوانين الضريبية التي لا تتماشى في العديد من الأحايين مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي حيث تجعل المصارف الإسلامية ضحية الازدواج الضريبي في العديد من صيغها على غرار صيغة المضاربة حيث يجد البنك نفسه مضطرا لدفع الضريبة على أرباح الشركات مرتين، مرة على أرباح شركة المضاربة ومرة مزدوجة على أرباح البنك بحكم أن أرباح شركة المضاربة هي بحد ذاتها جزء من أرباح البنك ككل، وكذلك الحال بالنسبة للرسم على النشاط المهني، وخلاصة القول أنه لا بد من إعادة النظر للبيئة القانونية التي تحيط العمل المصرفي الإسلامي سواء تعلق الأمر بالجانب النقدي والجانب الجبائي وكذلك القانون التجاري الذي يجب أن يتكيف هو الآخر مع طبيعة المنتجات المالية الإسلامية.

- **مآخذ متعلقة بالطاقم البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي** :مما يجدر الإشارة اليه أن العاملين في النوافذ المالية الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر تم جلبهم واستقطابهم من البنوك الربوية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي، حيث تم تسجيل عدم الاعتناء بتأهيل وتدريب وتكوين الجانب البشري للعمل في الصيرفة الإسلامية فقها وعلما وأداء، وهو عامل يعيق تطور وتنمية العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر، وهنا نشير الى ضرورة الاستعانة بمخرجات الجامعة الجزائري التي تكونت في المالية الإسلامية ودمجها للعمل في النوافذ المالية الإسلامية، فلا يعقل للعامل في الصيرفة الإسلامية أن يجهل فقه المعاملات المالية، وهناك من اقترح انشاء مدرسة عليا وطنية متخصصة في المالية الإسلامية ويكون فيها التدريب والتكوين نوعي وقائم على أحدث التقنيات والابتكارات في العمل المصرفي الإسلامي.
- **مآخذ متعلقة بعدم وجود أسواق مكملة للنظام المالي الاسلامي**: ونقصد بذلك سوق مالي إسلامي يعمل على تداول المنتجات المالية الإسلامية وتبني ما يسمى الصكوك الإسلامية حتى يكون هناك مجال لتوظيف الفوائض المالية للنوافذ المالية الإسلامية، إضافة الى سوق تأمين تكافلي وذلك حتى تتفادى النوافذ المالية الإسلامية ان تتعامل مع شركات التأمين التجاري في بعض الصيغ.
- **مآخذ عقائدية**: ونقصد بذلك نظرة البنك الام الى العمل المصرفي الإسلامي بنظرة مادية وربحية واستبعاد النظرة القائمة على ضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية وتجنب الربا المشدد في تحريمه، فالمالية الإسلامية يجب أن يكون منطلقها الأول عقائدي محض هدفه التقرب الى الله بفعل الطاعات واجتناب النواهي، ناهيك عن عزم ونية البنوك التقليدية في الجزائر في توسيع العمل المصرفي الإسلامي لها أم الاكتفاء بالنوافذ فقط
- **مآخذ تتعلق بتخوف الزبائن أو العملاء وعدم اتضاح الرؤية الشرعية للنوافذ الاسلامية**: وهي مخاوف ناتجة عن شكوك البعض وشبهتهم في جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية من عدمه، لأن الآراء الفقهية تختلف بين مؤيد ومعارض، ويزداد الخلاف حدة إذا كانت التجربة في بدايتها مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر حيث ان الأمور لم تتوضح بعد، لهذا سجلنا عزوف العديد من رجال الأعمال عن التعامل مع هذه النوافذ.

- **مآخذ تتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية المعتمدة من قبل النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر:** حيث هناك ثمان صيغ أوردها النظام 20-02 في محتواه، حيث تم استثناء الصيغ الأخرى المعروفة في العمل المصرفي الإسلامي، وما زاد الطين بلة هو اقتصار البنوك الجزائرية في عملها المصرفي الإسلامي على صيغة المرابحة دون الصيغ الأخرى، وهو تضييق مذموم.
- **مآخذ تتعلق بأداء النوافذ المالية الإسلامية:** حيث تم تسجيل بطيء كبير في الإجراءات في النوافذ المالية الإسلامية نتج عنه ضعف الأداء وتدني مستوى الخدمات وقد يؤدي ذلك الى نفور العملاء، ولعل السبب في ذلك هو غياب نظام محاسبي ومالي للصيرفة الإسلامية وعدم تكوين القائمين عليها ولحداثة الممارسات الإسلامية كذلك.

3- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر من وجهة نظر العاملين والعملاء: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التقليدية على مستوى ولاية وهران

من أجل تشخيص دقيق وتقييم موضوعي لتجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية بالاعتماد على أداة الاستبيان على عينة من البنوك التقليدية التي فتحت على مستواها شبابيك إسلامية تقدم منتجات مصرفية إسلامية طبقا للنظام 20-02.

3-1 منهجية الدراسة الميدانية

3-1-1 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك التقليدية التي قامت بفتح الشبابيك الإسلامية على مستوى ولاية وهران والمتمثلة في البنوك التالية : البنك الفلاحي والتنمية الفلاحية ، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك الإسكان، حيث تم توزيع نوعين من الاستبانة، أحدهما لعينة من الموظفين في هذه البنوك التقليدية حيث قدرت العينة ب100 عامل بعد توزيع 120 أي بمعدل استجابة جيد يفوق 83%، والأخرى لعينة من العملاء والزبائن الذين يتعاملون مع الشبابيك الإسلامية لهذه البنوك وقد بلغ عددهم 35 زبون تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

3-1-2 أداة الدراسة

تم الاعتماد على استبيانين، الأول موجه الى عملاء الشبابيك الإسلامية والثاني الى موظفي البنوك التقليدية التي تبنت الصيرفة الإسلامية، تمثل سلم المقياس في سلم ليكرت الخماسي، أما المعالجة الإحصائية فقد كانت بواسطة برمجية spss النسخة 25، بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

الاستبيان الأول تم تقسيمه الى قسمين، القسم الأول يتعلق بالبيانات التعريفية لعينة الدراسة، والقسم الثاني قسم الى 4 محاور، المحور الأول يتعلق بدوافع انشاء النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي، الثاني يتعلق بضوابط عمل هذه الشبابيك، المحور الثالث خاص بمزايا هذه الشبابيك والمحور الأخير بمآخذ هذه الشبابيك وعيوبها.

أما الاستبيان الثاني الموجه الى عملاء النوافذ الإسلامية فتم تقسيمه هو الآخر الى قسمين، قسم يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة والقسم الثاني تم تقسيمة الى 03 محاور، المحور الأول يتعلق بكيفية تعرف أفراد العينة على الشبابيك الإسلامية، المحور الثاني

حول نظرة العميل على مدى موافقة هذه الشبابيك للشريعة الإسلامية، المحور الثالث حول جودة أداء هذه الشبابيك من خلال جودة خدماتهم.

3-1-3 صدق وثبات أداة الدراسة

تم الاعتماد على الصدق الظاهري لأداة الدراسة المتمثلة في استبيانين الدراسة حيث تم امرار هذين الاستبيانين على مجموعة من الأساتذة المختصين في الصيرفة الإسلامية من أجل تصحيح وتحكيم الاستبيان بشكل يخدم الدراسة في شقيها المتعلق بالعاملين والعملاء، أما فيما يختص بثبات الدراسة فقد اعتمدنا اختبار ألفا كرونباخ الذي يدل على الحصول على نفس الإجابات إذا استعملنا الاستبيان لعدة مرات.

الجدول رقم :01معامل ثبات الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

عبارات الاستبيان	قيمة المعامل	مستوى القياس
عبارات استبيان العاملين	0.879	ممتاز
عبارات استبيان العملاء	0.818	ممتاز

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية spss

3-2 نتائج الإحصاء الوصفي للدراسة الميدانية

3-2-1 الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

- بالنسبة لعينة العاملين :

الجدول رقم 02: خصائص عينة الدراسة لاستبيان العاملين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	66	66.66%
أنثى	34	33.33%
المؤهل العلمي		
دراسات تطبيقية	06	06%
ليسانس	55	55%
ماستر	22	22%
مهندس	15	15%
أخرى	02	02%
المسمى الوظيفي		
موظف	62	62%
رئيس مصلحة	18	18%
مدير	13	13%
أخرى	07	07%
سنوات الأقدمية		

أقل من 05 سنوات	21	21%
من 06 الى 10 سنوات	45	45%
من 11 الى 16 سنة	24	24%
أكثر من 16 سنة	10	10%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية spss

- بالنسبة لعينة العملاء:

الجدول رقم 03: خصائص عينة الدراسة لاستبيان العملاء

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	21	60%
أنثى	14	40%
طبيعة العميل		
موظف	07	20%
تاجر	10	28.5%
أعمال حرة (مقاولة وغيرها)	09	25.7%
متقاعد	07	20%
أخرى	02	05.8%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية spss

3-2-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات وعبارات الدراسة

- **بالنسبة لدراسة وجهة نظر العملاء**

الجدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان الخاص بالعاملين

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة للعينة
المحور الأول: دوافع وأسباب انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر	**4.22**	**0.158**	**%79.92**
-يعد تعظيم الربح من أهم دوافع وأسباب انشاء النوافذ المالية الإسلامية في البنك الذي تشتغل فيه	4.01	0.969	70%
-زيادة الاهتمام العالمي بالمالية الإسلامية جعلت البنك الذي تشتغل فيه يفتح نافذة إسلامية	4.3	1.096	81.1%
-تلبية لطلب شريحة واسعة من المجتمع اتجه بنككم لفتح نافذة مالية إسلامية	4.6	1.222	90.6%
-لرفع الحصة السوقية والمحافظة على العملاء اتجه بنككم نحو انشاء نافذة إسلامية	4	1.108	78%
المحور الثاني : ضرورة التزام الشبابيك الإسلامية بالضوابط الشرعية	**4.21**	**1.106**	**76.56%**
-ضرورة تعيين هيئة رقابة شرعية للعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية	4.35	0.780	83.4%
-ضرورة تأهيل الموظفين في الشبابيك عن طريق تكوينهم في المالية الإسلامية وفقه المعاملات المالية	4.16	1.05	71.7%
-ضرورة الفصل الإداري والمالي والمحاسبي بين الشباك الإسلامي وباقي مصالح البنك التقليدي	4.23	1.107	80%
-ضرورة عد م خلط أموال الشباك الإسلامي مع الأموال الأخرى للبنك التقليدي	4.1	0.995	70.9%
المحور الثالث: مزايا تجربة فتح النوافذ المالية الإسلامية في البنك التقليدي	**4.45**	**1.001**	**81.42%**

-الاعتراف العلمي والعملي بجدوى المالية الإسلامية وهذا في حد ذاته انتصار ومزية كبرى.	4.9	0.04	96%
-إمكانية التعايش بين النظامين: التقليدي والإسلامي	3.4	1.709	50.4%
-فتح الشبابيك الإسلامية سبيل وتمهيد للصيرفة المالية الإسلامية الشاملة	4.55	1.012	82.7%
-فتح الشبابيك الإسلامية خلقت بديلا شرعيا لاجتناب الربا	4.9	0.04	96%
-فتح الشبابيك الإسلامية هو ترويج للمالية الإسلامية القائمة على الأخلاق الشرعية	4.5	1.02	82%
المحور الرابع: مآخذ تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي	**3.04**	**1.146**	**44.3%**
-الشبابيك الإسلامية تعد عائقا أمام فتح مصارف إسلامية كاملة	3.1	1.458	48%
-الشبابيك الإسلامية تروج للنظام المزدوج المحافظ على الربا بدلا من الترويج للنظام المالي الإسلامي	2.96	1.025	37.8%
-الشبابيك الإسلامية تابعة للبنك الربوي وهي تدعم وجوده في كل الأحوال	3.05	0.996	45.7%
-النوافذ الإسلامية لا تلتزم بالضوابط الشرعية بصفة دقيقة	3.05	1.036	45.7%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية spss

- **بالنسبة لدراسة وجهة نظر العملاء**

الجدول رقم 05: نسبة موافقة العينة لعبارات استبيان العملاء

المحور	نسبة موافقة العينة
كيفية تعرف أفراد العينة على النوافذ المالية في البنوك التقليدية	90% من العينة عن طريق نصيحة من أحد المعارف نحو تبني المعاملات الحلال
نظرة العميل على مدى موافقة هذه الشبابيك للشريعة الإسلامية	70% من العينة أجابوا بنعم و 30% صرحوا بعدم علمهم
جودة خدمات هذه الشبابيك الإسلامية	100% أشادوا بحسن الاستقبال والتوجيه، ولكن 60% اكدوا بأن الخدمات بطيئة إضافة الى عدم وجود تنوع في الخدمات والاقتصار على المرابحة، ونقص التكوين للموظفين، وغياب مؤسسات التأين التكافلي المكملة للعمل المصرفي الإسلامي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية spss

3-2-3 تحليل النتائج ومناقشة فرضيات الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة بأن موظفي البنوك التقليدية الفاتحة للنوافذ الإسلامية من أجل تقديم المنتجات المالية الإسلامية بأن الدافع وراء خوض هذه التجربة هو الاستجابة لشرائح واسعة من المجتمع التي أبدت رغبتها في التوجه نحو البديل الشرعي للمعاملات المالية، مما يدل على توجه المجتمع الجزائري نحو المالية الإسلامية وهنا تظهر ضرورة تطوير هذه الصناعة في الاقتصاد الجزائري، إضافة الى أن النتائج أبدت موافقة مرتفعة بأن المالية الإسلامية أثبتت وجودها على الساحة الدولية وأنها ترفع من حصة السوق وقيمة الأرباح، أما بخصوص المحور الثاني للدراسة المتعلق بضرورة الالتزام بضوابط الشريعة فقد أبدى المستجوبون من الموظفين موافقتهم المرتفعة حول ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية بحيث هي التي تمنح المصداقية للشبابيك الإسلامية، على غرار تعيين هيئة رقابة شرعية، ومنح أكبر قدر من الاستقلالية التي تضمن الفصل المالي والإداري والمحاسبي للشبابيك الإسلامية، كما عبروا على ضرورة تأهيل الموظفين في هذه الشبابيك الإسلامية بتدريبهم في مجال المالية الإسلامية والمعاملات الشرعية حتى ينخرطوا في هذه التجربة قلبا وقالبا، اذ أن نجاح التجربة منوط بكفاءتهم وقناعتهم وحسن أدائهم بمبدأ المالية الإسلامية، أما بخصوص المحور المتعلق بمزايا تجربة فتح النوافذ المالية الإسلامية فقد ثمن المستجوبون هذه التجربة واعتبروها نصرا مستحقا للصناعة المالية الإسلامية وأنها تمهد

نحو صيرفة إسلامية شاملة بمقاربة تدرجية وأنها تمثل بديلا شرعيا في وسط بيئة مصرفية تقليدية قائمة على الربا، مما يدل على أن هناك دراية واهتمام للموظفين بالمالية الإسلامية وهناك رغبة وإصرار على تبني هذه الصناعة الإسلامية المالية، أما بخصوص المآخذ على هذه التجربة فقد أبد المستجوبون موافقة شبه ضعيفة على المآخذ التي احتواها الاستبيان الموجه اليهم معتبرين ما ذكر في الاستبيان انما هو أمر مؤقت يزول بتقدم التجربة وتطويرها والقضاء على النقائص، وهذا يدل على قبول التجربة من قبل الموظفين وأنهم متفائلون بمستقبل هذه التجربة مستقبلا.

أما بخصوص نتائج دراسة الاستبيان الموجه للعملاء، فإننا يمكن التعليق عيها بالملاحظات التالية:

- عملاء الشبابيك الإسلامية تعرفوا عليها من خلال النصح والتوجيه من أفراد المجتمع ما يدل على أن الربا دخيلة على ثقافة المجتمع الجزائري وأنه أرض خصبة للمعاملات الشرعية والصيرفة الإسلامية بفطرته وطبيعته وتعلقه بهويته.
- هناك اعتماد على صيغة واحدة متمثلة في المرابحة واهمال الصيغ الأخرى وهو ما أثر سلبا على تنوع المنتجات الإسلامية، وقد يدفع بالعملاء نحو المنتجات التقليدية، وعليه أوصى العملاء بضرورة توسيع منتجات المحفظة المالية الإسلامية.
- بعض العملاء صرحوا بعدم معرفتهم مدى مطابقة المنتجات المالية الإسلامية للشريعة الإسلامية لجهلهم بذلك، وهنا تظهر ضرورة الترويج والتحسيس للصناعة المالية الإسلامية حتى تمس جميع فئات المجتمع.
- العملاء صرحوا بأن الموظفين في الشبابيك الإسلامية تظهر عليهم في العديد من الأحايين عدم تحكمهم وتمكنهم لا شرعيا ولا محاسبيا ولا ماليا في المنتجات الإسلامية، وهذا راجع الى حداثة التجربة والى نقص تكوين وتدريب العاملين، أو عدم كفاية التكوين المتلقي، ما جعلهم يجدون صعوبة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- اشتكى العملاء من قصور القانون الجزائري النقدي في توافقه مع الشريعة الإسلامية، على غرار تطبيق بعض الغرامات المخالفة لمبدأ الشريعة الإسلامية، إضافة الى عدم وجود مؤسسات التأمين التكافلي المكملة للصيرفة الإسلامية.

تبعا لما تم ذكره سابقا فان الدراسة قد خلصت الى تأكيد كل الفرضيات التي انطلقت منها، فتجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر هي تجربة حملت في ثناياها العديد من المزايا على رأسها الاعتراف بالمالية الإسلامية كما أنها تدل على توجه الحكومة الجزائرية الى تبني هذه الصناعة رغم التأخر المسجل في هذا المجال، الا أن بالرغم مما تحمله هذه التجربة من مزايا دينية واجتماعية واقتصادية، فانه يحسب عليها العديد من المآخذ القانونية والشرعية والبشرية كما تم الإشارة الى ذلك في ثنايا محتوى هذه الورقة.

الخاتمة:

عقب الأزمة المالية العالمية راحت العديد من البنوك التقليدية تفتح نوافذ إسلامية لتسويق منتجات مالية إسلامية لاستقطاب فئات من العملاء لا تتعامل مع الربا أخذا وعطاء. الجزائر على غرار العديد من الدول ومسايرة لهذا التوجه العالمي لتبني الصيرفة الإسلامية رغم تأخرها راحت تعمل على انفتاح قطاعها المصرفي على المنتجات المالية الإسلامية من خلال النظام 18-02 الذي ألغاه النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، وهي خطوة جبارة نحو نظام مصرفي إسلامي، وتبعا لذلك عملت العديد من البنوك التقليدية في الجزائر على فتح نوافذ أو شبابيك مالية إسلامية على مستواها، وهي تجربة استحسنها العديد من المهتمين بالصناعة المالية الإسلامية باعتبارها اعتراف بجدوى المالية الإسلامية وترويج

للنظام المالي الإسلامي وتحقيق لرغبة المجتمع الجزائري في بحثه عن بديل شرعي للمعاملات المالية، الا أنه في المقابل قد شابت هذه التجربة العديد من المآخذ التي تشكل تحديات وعقبات لا بد من تجاوزها من أجل بناء صيرفة إسلامية متكاملة المعالم والأسس، ولعل من أبرزها ما سيلي سرده :

- عدم جود إطار قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية، أو اجراء تعديل في قانون النقد والقرض عبر ادراج مواد أو فصول خاصة بالنشاط المصرفي الإسلامي ويحدد علاقته بالبنك المركزي بما يتوافق مع خصوصيته الإسلامية عوضا عن الاكتفاء فقط بالنظام 03-20.
- عدم الاهتمام والاعتناء بالشكل اللازم بالموارد البشرية المؤطرة للعمل المصرفي الإسلامي والاكتفاء بنفس الموظفين في البنوك التقليدية.
- عدم وجود توجه نحو خلق مصارف إسلامية كاملة من أجل تجاوز الشبهات التي تحوم حول النوافذ الإسلامية.
- عدم التنوع في المنتجات المالية المقدمة من قبل الشبابيك الإسلامية واقتصارها فقط على المرابحة
- عدم جود استقلالية واضحة إداريا وماليا ومحاسبيا لهذه الشبابيك عن البنك التقليدي
- عدم الزامية فتاوى الهيئات الرقابية الشرعية في العديد من الأحايين وجعل دورها استشاري فقط
- عدم وجود أسواق مكملة مثل مؤسسات التأمين التكافلي والسوق المالي الإسلامي.

ان تجربة النوافذ المالية الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر هي تجربة حديثة وليس من الحكمة الحكم على نجاحها من عدمه، بل يجب تشجيعها ودعمها ومرافقة الممارسات المصرفية ومراقبة مدى التزامها بالضوابط الشرعية خاصة مع وجود هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى، وعلى الحكومة الجزائرية إرساء منظومة قانونية متكاملة المعالم ومجسدة لنظام مالي إسلامي قائم على الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي وتثمين دور الوقف والزكاة في التنمية الوطنية المنشودة.

وبناء على هذه النتائج، يمكننا طرح الاقتراحات والتوصيات التالية:

- بالاعتماد على مقاربة التدرج ندعو البنوك التقليدية الى فتح فروع مالية إسلامية بدلا من النوافذ والشبابيك، تجسيدا لمبدأ الاستقلالية وتجاوزا للعديد من الشبهات التي حامت حول الشبابيك.
- العمل على تأسيس لجان وطنية من خبراء وممارسين من اجل التفكير في بناء نظام مالي إسلامي من صيرفة وتأمين وزكاة ووقف.
- الاعتناء بتكوين الموارد البشرية حتى تتلاءم مع العمل المصرفي الإسلامي عن طريق خلق مدرسة وطنية عليا يشرف عليها بنك الجزائر.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة تجربتي كل من ماليزيا والسعودية في التطبيق التدرجي للصيرفة الإسلاميَّة في مجال فتح نوافذ إسلاميَّة.
- ضرورة تفعيل هيئات الرقابة الشرعية وتوضيحها للجمهور من أجل خلق مصداقية كاملة.

الهوامش والاحالات المرجعية

- مصطفى إبراهيم، مُحَمَّد مصطفى، 2006،"تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية–دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–"، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، مصر. متاحة على الرابط: https://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL03535.pdf
- دحاك، عبد النور، 2022، إشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، ص199–222، الجزائر، متاحة على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/18/1/181849
- روان، عبد الرحمان، 2021، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1،المجلد 35، العدد 02، ص 160–183 ، الجزائر، متاحة على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/18/35/2/154395
- طهراوي، أسماء، 2022، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 641–658، الجزائر .متاحة على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/635/5/2/206456
- ختروسي، يمينة، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، الصفحة 60 –83.الجزائر، الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/818/2/2/202075
- خريس، نجيب سمير، 2014، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 02.
- نزال عبد الله ابراهيم، وآخرون، 2010، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
- الشريف، فهد، 2003، الفروع الإسلامية التبعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، ص06
- إبراهيم أوراغ، مسعود الفلوسي، التمويل الايجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوفي–عقد التمويل بالايجارة لبنك ترست أنموذجا–، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 7، العدد 2،
- صالح مفتاح، معارفي فريدة،2014، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، العدد 35/34.
- يزن خلف، سالم العطيات،2007، تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية– دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن– ،كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين، 2014، المصارف الإسلامية ما لها وما عليها، الجزء الأول، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر.
- عبد الباري مشعل،2015، النوافذ الإسلامية في تونس بين رأيين، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 01، العدد 32، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا.
- أحمد مُحَمَّد الزرقا،1988، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا.
- عبد الرحمن ابن قاسم، 2003، الاحكام في شرح أصول الأحكام،الطبعة الثالثة، المجلد3، دار القاسم، الراض، السعودية.
- تقي الدين ابن تيمة، 1987، مجموع الفتاوي، الطبعة الأولى، المجلد 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- فادي مُحَمَّد الرفاعي،2004، المصارف الإسلامية، منشورات حلب الحقوقية، ط1، لبنان.
- صادق رائد، الثمري، 2014، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حسين حسن شحاتة، 2001، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، بحث متاح عل الرابط : https://ebook.univeyes.com/129093.
- خطوي منير، بن موسى أعمر، 2021، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة غرداية،الجزائر.
- عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، العدد 01، الامارات العربية المتحدة.
- خطوي منير، مبارك لسلوس، 2020، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، 2010، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومية، 2018، النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440، الموافق ل 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 73 الصادرة بتاريخ أول ربيع الثاني عام 1440 هـ الموافق ل 09 ديسمبر 2018. الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومية، 2020، النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ ، الموافق ل15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ الثلاثاء 23 رجب عام 1441 هـ ، الموافق ل 21 مارس سنة 2020 م.
- Nasri Nasreddine, Ayadi Abdelkader,2021, Vision sur l'activité bancaire islamique en Algérie à la lumière du règlement 20-02, journal of north african economies, Vol 07, N°26, Université Chlef, p62.
- العرابي مصطفى، طروبيا نذير، 2020، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، بشار، الجزائر. متاحة على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/6/2/133490